العرب
الثلاثاء 2021/10/12
السنة 44 العدد 12207

إدانة أممية للبوليساريو تدعم المغرب في العملية السياسية المرتقبة

تقرير غوتيريش يدين ممارسات الجبهة الانفصالية في تعطيل المسار السياسي

أدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عرقلة جبهة البوليساريو الانفصالية لعمل بعثة المينورسو (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية)، في خطوة يرى مراقبون أنها تعزز تموقع المغرب في العملية السياسية المرتقبة بشأن ملف الصحراء.

محمد ماموني العلوي

جهود متواصلة لتحرير الحدود

الرباط - اعترف الأمين العام أنطونيو غوتيريش بالقيود الصارمة وغير المقبولة التي فرضتها جبهة البوليساريو على بعثة المينورسو، منذ تراجعها أحادي الجانب عن وقف إطلاق النار، وعدم تمكين فرق المراقبة التابعة للمينورسو من الوصول إلى المنطقة شرق الجدار الدفاعي المغربي.

وقال غوتيريش في تقريره الموجه إلى مجلس الأمن حول الصحراء المغربية، "إن مجموعة تضم حوالي خمسين شخصا من بينهم نساء وطفل واحد على الأقل، أقامت حاجزا على الجزء المعبّد من الطريق تسبب في عرقلة حركة السير بين المغرب وموريتانيا".

وأكد صبري الحو خبير القانون الدولي، الهجرة ونزاع الصحراء، في تصريح لـ"العرب"، أنه "لكي يضع تقرير غوتيريش مجلس الأمن في صورة حقيقة ما تقوم به البوليساريو، لا بد من توضيح شكل هذه القيود وطبيعتها وعلاقتها بخرق وقف إطلاق النار وما يوصي به من إجراء مجرد دعوة موجهة لها لرفع هذه القيود".

صبري الحو

لابد من تحديد شكل القيود التي تعتمدها البوليساريو

وأشار الخبير في القانون والعلاقات الدولية في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الإدانة التي قدمها الأمين العام الأممي هي رسالة تنبيه لجبهة البوليساريو والخروقات التي تقوم بها، لأن تكرار هذه الإدانة سيدفع حتما منظمة الأمم المتحدة نحو إصدار قرار في اتجاه تنزيل مشروع الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية المغربية".

وأوضح لكريني في تصريح لـ"العرب"، أن "جدية المغرب الرامية نحو إيجاد حلول مرتبطة بالمقترحات التي سبق وأن قدمها قبل أن يستقر على مشروع الحكم الذاتي، عكس جبهة البوليساريو التي بقيت متصلبة في موقفها منذ بداية النزاع إلى حدود الساعة".

وتضمن التقرير مراسلة العاهل المغربي الملك محمد السادس، الأمين العام للأمم المتحدة في الثاني عشر من نوفمبر، يحثّه فيها على مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية فورية ونهائية للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها جبهة البوليساريو.

وأكد الملك محمد السادس على أن "المملكة المغربية تحتفظ بحق التصرف في الوقت والأسلوب اللذين تراهما مناسبين من أجل الحفاظ على وضع المنطقة واستعادة حرية التنقل".

وقالت بعثة المينورسو إنها لاحظت تواجد جرافات مغربية تقوم ببناء جدار رملي جديد عبر المنطقة العازلة، ويتعلق الأمر بعملية بناء طوق أمني حول الطريق الحدودي الحيوي والهام للاقتصاد المغربي وارتباطه بأفريقيا.

وتعد الإدانة حسب مهتمين بملف الصحراء، بمثابة تقوية لموقف المغرب في عملية تحرير الكركرات وإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهو ما أكده العاهل المغربي في رسالة إلى غوتيريش بأن الإجراءات التي اتخذها المغرب في الكركرات "لا رجعة فيها".

وبعد فشل البوليساريو سابقا في انتزاع اعتراف المنتظم الدولي بخرق المغرب لوقف إطلاق النار، أبرز غوتيريش في تقريره إلى مجلس الأمن بخصوص ملف الصحراء المغربية، أن "المغرب ظل متشبثا بوقف إطلاق النار"، مع الحفاظ على حقه في الرد على أي استفزاز من طرف ميليشيات البوليساريو.

وأكد لكريني أنه "يمكن اعتبار هذه الإدانة بمثابة تقوية للموقف المغربي لتحرير معبر الكركرات الدولي، علما أن المغرب سبق وأن تدخل في هذا المعبر الدولي في احترام تام للشرعية الدولية ودون إحداث خسائر مادية وبشرية إذ تدخل بمقتضى الفصل الحادي والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح بالتدخل الفردي والجماعي للدفاع عن النفس".

وأشار الأستاذ الجامعي في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الإدانة التي قدمها الأمين العام الأممي هي رسالة تنبيه لجبهة البوليساريو والخروقات التي تقوم بها، لأن تكرار هذه الإدانة سيدفع حتما منظمة الأمم المتحدة نحو إصدار قرار في اتجاه تنزيل مشروع الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية المغربية".

وبالموازاة مع تقديم غوتيريش لتقريره الذي أدان أعمال البوليساريو في المنطقة العازلة ومعبر الكركرات، عملت الجبهة الانفصالية على تقديم ما اعتبرته شروطا تعود لما قبل قرارات مجلس الأمن الأخيرة للتقدم في العملية السياسية التي سيقودها ستفان دي ميستورا المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للأمم المتحدة الذي سيباشر مهامه في نوفمبر المقبل.

وطالب محمد سالم ولد السالك المتحدث باسم جبهة البوليساريو المبعوث الجديد دي ميستورا بالعودة إلى مخطط التسوية الذي طرحته الأمم المتحدة سنة 1991 وتبين لها أنه مستحيل التطبيق، وحثه على اقتراحه مجددا على الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول المؤيدة لمغربية الصحراء لمناقشة تقرير المصير.

وأكد مراقبون أن هذه الشروط بمثابة اعتراض ضمني على ما توصل إليه مجلس الأمن 2440 و2468 و2494 و2548، من قرارات لم تتحدث عن الاستفتاء نظرا لتجاوزه منذ سنوات طويلة لعدم واقعيته، لكنها في المقابل تثمين مقترح الحكم الذاتي الذي يقدمه المغرب كإطار لحلّ سياسي، في إطار قرارات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة.

باشاغا: الانتخابات الرئاسية أمر لا مفر منه

طرابلس - أكد وزير الداخلية الليبي السابق فتحي باشاغا، وهو أول شخصية بارزة تعلن ترشحها للانتخابات الرئاسية، على حتمية إجراء الانتخابات الرئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وقال باشاغا في مقابلة مع وكالة فرانس برس، إن "الأمن والمصالحة الوطنية" سيكونان في أول اهتماماته في حال نجاحه بتولي رئاسة ليبيا.

ولم يحظ باشاغا المتحدّر من مدينة مصراتة شرق طرابلس، أولى المدن المنتفضة ضد معمر القذافي في 2011، ببداية عام موفق، إذ خسر مطلع فبراير في جنيف، فرصة تولي رئاسة الحكومة الموحدة الجديدة التي ذهبت إلى منافسه عبدالحميد الدبيبة، بعد أن تم التداول باسمه على نطاق واسع.

وعبّر المرشح الرئاسي الذي سبق الجميع بإعلان ترشحه للرئاسة، عن التزامه بجعل "الأمن والمصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي" من أولوياته إذا انتخب رئيساً للبلاد.

وأكد باشاغا أن "الأمن يسير جنبًا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، وهو ما يجعل من الممكن تحسين مستواه"، معبراً أيضاً عن عزمه على "تعزيز الحكم المحلي من خلال نظام لامركزي" لإدارة شؤون ليبيا الغنية بالنفط.

ويأتي موقف باشاغا في وقت يسعى فيه الإخوان في ليبيا إلى تعطيل المسار السياسي، وتأجيل الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وسبق أن طلب المجلس الأعلى للدولة في ليبيا من البرلمان تأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة عام على الأقل.

وأعلن خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة، خلال مؤتمر صحافي في طرابلس بأنه "لا نعترف بأن مجلس النواب صادق على قانون انتخابات الرئيس الذي تم دون تصويت قانوني أو توافق، ويشاطرنا في ذلك عدد من نواب".

وقال المشري "أعددنا قاعدة دستورية واقترحنا تضمينها في الإعلان الدستوري، واقتراح انتخابات برلمانية لإنشاء مجلس أمة من غرفتين (الشيوخ والنواب) في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل"، مضيفا "ثم لمدة عام ينظر في مسودة الدستور واعتمادها، ويحدد موعد الانتخابات الرئاسية، التي لا نرى أنها تولد الاستقرار في ليبيا في الوقت الراهن".

وتحاول ليبيا الخروج من عقد من الفوضى والانقسام الحكومي بفضل العملية السياسية التي بدأت نهاية العام الماضي برعاية الأمم المتحدة، والتي يفترض أن تتوج بانتخابات رئاسية نهاية العام الجاري.

وتشهد البلاد منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي، صراعا على السلطة لاسيما بين الشرق والغرب، مع هيمنة الميليشيات المسلحة وتدخلات أجنبية.

وشدد باشاغا على أن هناك "حاجة ملحة لخطة إصلاح اقتصادي لتحسين قيمة الدينار مقابل الدولار ولتعزيز التجارة"، وعلى أهمية "تشجيع القطاع الخاص".

ولم تنه مصادقة مجلس النواب الليبي على قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، الجدل السياسي مع استمرار أطراف سياسية في رفض القانونين اللذين لم يحظيا، في رأيها، على توافق وفق ما ينص عليه الاتفاق السياسي. وعلى رأس المعارضين المجلس الأعلى للدولة الذي هو بمثابة غرفة ثانية للبرلمان. ويضفي كل ذلك شكوكا على موعد الانتخابات.

فتحي باشاغا

الأمن يسير جنبًا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي

ورأى الطيار العسكري المتقاعد "أن الانتخابات الرئاسية ستتم، وهو أمر لا مفر منه".

وحذّر من أنه في حال عدم إجرائها، "سيكون هناك بالتأكيد صراع سياسي واستقطاب قوي يمكن أن يتحول إلى صراع مسلح" في فترة لاحقة.

ويعتبر فتحي باشاغا اللاعب الرئيسي في مجلس مصراتة العسكري الذي تأسس أثناء الثورة قبل عشرة أعوام، ولعب دورا بارزا في مفاوضات الصخيرات (المغرب) في عام 2015 التي أدت إلى اتفاق برعاية الأمم المتحدة.

وخلال فترة توليه منصب وزير الداخلية بين عام 2018 إلى مطلع 2021، حظي بدعم شعبي متصاعد، خصوصا بسبب مواقفه المناهضة للمجموعات المسلحة، ومحاولاته المتكررة للحد من نفوذها، ودعواته لإعادة تفكيك هذه المجموعات ودمجها.

وقبل أيام قليلة من تنصيب الحكومة الجديدة في فبراير الماضي، نجا من محاولة اغتيال "مخطط لها بشكل جيد" بحسب مقربين منه، عندما فتحت عربة مصفحة النار على موكبه غرب العاصمة طرابلس، وتلى ذلك توتر أمني كبير انتهى بعد تدخل أطراف سياسية وقادة مجموعات مسلحة نافذة.

من يضغط على الرئيس التونسي بترفيع أسعار المواد بشكل متزامن؟

غياب مفاجئ للسكر والزيت وغلاء الأسعار والاحتكار

خالد هدوي

تونس - أقرت أوساط تونسية بوجود أطراف سياسية تدفع نحو الضغط على الرئيس قيس سعيد وإحراجه أمام المواطنين، عبر الترفيع في أسعار المواد الأساسية والاستهلاكية، ومواصلة احتكار السلع والمواد، في خطوة لتوتير الأجواء الاجتماعية بعد الفشل في مهامها السياسية.

واشتكى التونسيون في الفترة الأخيرة من غياب مفاجئ لبعض المواد الأساسية والاستهلاكية على غرار الزيت النباتي، ومادة السكر، بسبب الاحتكار والمضاربة، فضلا عن ارتفاع في أسعار عدد من المنتجات.

وكشف المعهد الوطني للإحصاء، عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 7.2 في المئة خلال شهر سبتمبر، بسبب ارتفاع أسعار الدواجن بنسبة 24 في المئة وزيت الزيتون بنسبة 21.9 في المئة وأسعار الخضر بنسبة 18.1 في المئة.

كما ارتفعت أسعار المواد المصنعة والخدمات بنسبة 7.2 في المئة بسبب ارتفاع المواد الصيدلية بنسبة 8.6 في المئة، وسجلت مواد البناء ارتفاعا بنسبة 12.6 في المئة.

وسبق أن أكد الرئيس سعيد في لقائه مع وزير التجارة وتنمية الصادرات، على ضرورة التصدي لكل مظاهر المضاربة واحتكار المواد والسلع وفرض احترام الأسعار، مشددا على أنه لا مجال للتسامح مع كل من يحاول التحكم في قوت التونسيين.

وترى أوساط سياسية أن هناك أطرافا سياسية كانت تتقلد مناصب في السلطة، تسعى إلى إحراج الرئيس سعيد وقطع الطريق أمام محاولاته للتصدي للفساد ومحاربة الاحتكار وغلاء الأسعار، مبرزة وجود تحالف بين تلك اللوبيات ومكونات المنظومة السياسية السابقة.

وأفاد بدرالدين قمودي، السياسي ورئيس لجنة الإصلاح الإداري بالبرلمان السابق، أن "لوبيات الفساد تعمل على إجهاض مسار الرئيس قيس سعيد وتشتغل على رفع الأسعار وكلفة الإنتاج حتى يتم إحراج الرئيس لأنه يستهدف محاربة الفساد وهو ما يزعج هؤلاء".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هذه الأطراف تعمل على توتير الملف الاجتماعي من خلال المزيد من احتكار المواد الأساسية والغذائية، وترفيع الأسعار".

وتابع قمودي "محاربة هذه اللوبيات اليوم، هي مهمة هذه الحكومة الجديدة، ولا بد من الاشتغال عليها بعمق، لأن هؤلاء في تحالف مع المنظومة السياسية التي خسرت مواقعها في السلطة في الخامس والعشرين من يوليو الماضي"، وأضاف "رأينا كذلك في البرلمان تقديم مقترحات قانونية تخدم مصالحها وهذا أمر بات معروفا".

بدرالدين قمودي

لوبيات متحالفة مع المنظومة السابقة تضغط على الرئيس

ودعا قمودي إلى "ضرورة إعادة النظر في عدة خيارات، في علاقة بمسالك التوزيع وتشديد المراقبة الاقتصادية والعدالة الجبائية التي كانت تستهدف الطبقتين المتوسطة والضعيفة".

وأردف "لا بد من ضرب الاقتصاد الريعي والاحتكار، فضلا عن إعادة النظر في خيارات صندوق الدعم الذي كان يستفيد منه رجال أعمال ولوبيات الفساد".

الأزمات تؤرق التونسيين

تونس تدين دعوات التدخل الخارجي في شأنها الداخلي

تونس - استنكرت وزارة الخارجية التونسية دعوة شخصيات سياسية لأطراف خارجية إلى التدخل في الشأن الداخلي للبلاد.

وأدان بيان للخارجية التونسية ما وصفه بـ"دعوة أطراف أجنبية للتدخل في الشأن الوطني الداخلي، والتحريض على تونس لتعطيل المسار التصحيحي للتجربة الديمقراطية والمسّ من سمعة بلادنا وإرباك علاقاتها وصداقاتها الخارجية"، وذلك ردا على كلمة ألقاها الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي السبت في باريس، أمام عدد من المحتجين ضد قرارات الرئيس قيس سعيّد.

وجاء في البيان إن "تونس، التي تؤكد التزامها التام بحماية الحقوق والحريات، ولاسيما حرية التعبير، لتستغرب صدور مثل هذه التصريحات عن شخصيات تحمّلت سابقا مهام سامية في الدولة، كان الأحرى بها التحلّي بروح المسؤولية، لاسيما في هذا الظرف الدقيق الذي تحتاج فيه بلادنا إلى المزيد من الالتفاف حول المصلحة الوطنية وإعلائها فوق الحسابات الشخصية الضيقة، بما يستجيب لتطلعات وآمال الشعب التونسي وللذود عن وحدة بلادنا وحرية خياراتها الداخلية".

وشدد البيان على أن "تونس، التي تظلّ متمسّكة بسيادتها وباستقلالية قرارها الوطني، تحرص كل الحرص على صون علاقاتها مع كل شركائها الدوليين على أساس الندية والاحترام المتبادل، ولا تقبل أبدا التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل من الأشكال".

وكان المرزوقي قد ردّ على تصريحات عديدة تتهمه بدعوة الخارج للتدخل في الشأن التونسي قائلا "تكذيب قطعي، يعملون بمقولة مبدأ الدعاية النازية... اكذبوا اكذبوا، لا بد أن يبقى شيء من أكاذيبكم".